الرئيسي للايدي العاملة المهاجرة آنذاك، ليس، فقط، بسبب ارتفاع الاجور في فلسطين، بل، أيضاً، بسبب استفحال ازمة انماط الانتاج التقليدية الرعوية والزراعية البطريركية الصغيرة وعدم توفر فرص العمل الكافية في المدن[٥].

ان التحـولات السكـانية الكبرى تساعد على تفسير آلية تشكل قطاعات العمل المأجور وتظهر، في الوقت نفسه، كوابح تشكلها على نطاق واسع. فنحن نعلم ان الجماعات التقليدية، سواء تلك التي ارتبطت بانماط الانتاج المشاعية أو شبه المشاعية، الرعوية منها او الزراعية، قد دخلت في أزمة خانقة بعد دخول شرق الاردن في اطار السوق الرأسمالي، بل بعد فقدان انماط الانتاج هذه الشروط الطبيعية لمواصلة تجديد انتاجها كالسابق. ونعلم، أيضاً، ان انتقال هذه الجماعات الى المزيد من الاستقرار والانهماك في زراعة الارض لم يتم بصورة طوعية في ظروف مشجعة، الا نادراً، أي في حالة القمم القبلية المالكة لمساحات واسعة من الارض ولامكانيات مالية كافية، وغالبا بمعزل عن سائر القبيلة (كبني صخر مثلاً)؛ وانما جاء هذا الانتقال من الانتاج الرعوي ونصف الرعـوي الى الزراعي على اثـر انهيارات ومآسٍ فعلية تعرضت لها هذه الجماعات واضطرتها، اضطرارا، الى هذا الانتقال، وبدون توفّر التسهيلات والمساعدة اللازمة.

ههنا، ظهر قطاع من البدو المفقرين تماما، الذين لا يملكون، قط، اي وسيلة انتاج بعد فقدان قطعانهم على اثر كارثة جفاف. وكما في حالات سابقة متكررة، تحول قسم من هؤلاء، مكرهاً، الى ايدي عاملة اجيرة، على نحو أجراء زراعيين. كما ان قسماً من هؤلاء نجح في الحصول على عمل مؤقت في المشاريع العامة، مثل شق الطرق والاعمال الجسدية الاخرى المشابهة التي كانت توفرها السلطات الكولونيالية بغية انقاذ هؤلاء من المجاعات[٦]. لكن، اذا كانت الزراعة تستوعب القسم الاعظم من هؤلاء البدو المتحولين الى مزارعين، فان الريف شهد ازمة مشابهة، خاصة من جراء الاستيلاء المتزايد على افضل الاراضي من قبل الملاكين الكبار والتجار والمرابين، والفرق المتزايد لقسم متعاظم من الزارعين الصغار والمتوسطين تحت وطأة الديون الربوية الباهظة الاعباء.

ولقد وصف ولبول، الذي كان مدير دائرة الاراضي في شرق الاردن منذ ١٩٣٦، هذه العملية على النحو التالي: الذين يقدمون القروض والتجار متحمسون لايجاد منفذ للرأسمال الفائض، وهنـالك طريقة بطيئة، لكنها اكيدة النتائج، لنقل ملكية الارض الزراعية من الفلاحين المغرقين بالديون الى رجال الاعمال وتجار المدن، خاصة عند هطول الامطار بمعدل اقل من ١٦ بوصة وتـدني المحاصيل. وهنالك بنك الزراعة في الاردن، وهو تابع للحكومة، ومهمته الاساسية منح القروض للمزارعين بقدر معقول من الفائدة، وللاسف فان رأسماله محدود جدا حيث بلغ ١٣٠ ألف جنيه، ولا يكفي لمد الفلاحين بالقروض خلال الاوقات الصعبة، حيث الكمية الضرورية من النقود للاقراض لا تقل عن نصف مليون جنيه، خاصة في السنتين القاحلتين ١٩٤٦ و ١٩٤٧. لقد وصلت ديون الفلاحين في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ الى ٦٨١ ألف جنيه، مقابل ١٩٦ ألف جنيه كانت عليه العام ١٩٣٩.

«... يبدو واضحاً، ان الفلاحين، بازدياد ديونهم، لن يتمكنوا من تسديدها كلها، فالمعدل القانوني للفائدة يبلغ ٩ بالمئة، لكن عندما تؤخذ الرهونات فان القرض يشمل حسومات باهظة تتراوح بين ٣٠ بالمئة و ١٠٠ بالمئة، وهكذا، فما من فلاح يستطيع ان يصمد بوجود هذه الضريبة المتفاقمة.

«ورغم خطوات قد اتخذت لزيادة رأسمال بنك الزراعة... الا ان كميات النقد التي تستطيع